Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 52, No. 4, 2025, 6646

Deanship of Scientific Research

Some Transformations of al'ajwaf "the mid-voweled" and alnaaqis "the end-voweled" verbs: A Descriptive Analytical Applied Study in Light of Modern Linguistics

Mahmoud Salem khresat , ***Safaa Harb Ahmad****

Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Yarmouk University, Jordan.

Received: 6/4/2023
Revised: 27/8/2023
Accepted: 30/4/2024
Published online: 10/3/2025

* *Corresponding author:*
harb8000@gmail.com

Citation: khresat, M. S., & Ahmad, S. H. (2025). Some Transformations of al'ajwaf "the mid-voweled" and alnaaqis "the end-voweled" verbs: A Descriptive Analytical Applied Study in Light of Modern Linguistics. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *52*(4), 6646.
https://doi.org/10.35516/hum.v52i4.6646

© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aims to deal with an important basis of the Arabic Morpho-Phonemic heritage, which is the structural morphological transformations in the triple-rooted verbs, especially: al>ajwaf the mid-semi-voweled, and al-naaqis the semi-vowel-ended. The study therefore seeks to analyze the morphological constructing rules and follow the phonemic developments that affected the construction of their morphological units. To this end, the study utilizes the phonemic writing which goes beyond the ancient Arabic way of writing while analyzing the morpho-phonemic phenomena. The study tries to restore balance to the morphological constructing rules of dealing with al-ajwaf and al-naqis verbs, apply the modern linguistic theories concerning the semi-vowels and phonemic syllables and monitor the structural components which maintained their rigidity in various morphological forms.

Method: The study employs a descriptive method that aims to track and analyze the irregular forms in the context of modern phonetics. It links analytical procedures and applies them to the transformations of altered forms.

Results: The study concludes that the phonetic changes in morphological forms can be explained more clearly and easily in light of modern phonetics. This is because most of the phonetic and morphological explanations emerge from the syllabic system and the law of diphthongs, rather than the written form used by early scholars to explain most of their phonetic anomalies.

Conclusion: The study recommends the necessity of adopting phonetic transcription as a method in teaching morphology in general, especially for irregular forms.

Keywords: Defect, Semi-vowels, Phonetically-changed verbs, Assimilation.

من تحوّلات الفعلين الأجوف والناقص دراسة وصفية تحليلية تطبيقية في ضوء اللسانيات الحديثة

محمود سالم عيسى خريسات، صفاء حرب أحمد*

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.

ملخّص

الأهداف: تَطْرُقُ هذه الدراسة أساسًا مهمًا في التّراث اللغويّ العربيّ هو التحولات البنيويّة في الفعلين الأجوف والناقص، وتسعى إلى ولوج قواعد مكوّنهما التركيبيّ، وتَتَبُّعِ تَطوراتهما الصوتية التي أثّرتْ في بناء وحداتهما الصرفية من خلال الكتابة الصوتية التي تُراعي العلل وأشباهها الصائتية، متجاوزة الشكل الكتابي العربيّ الذي اعتمده القدامى أثناء تحليلهم لظواهر صرف صوتية: كالإعلال، والإبدال، والإدغام، في محاولة لإعاده التوازن الصوتي على قواعد تصريف الفعل بشكليه، وتطبيق النظريات اللسانية الحديثة المتمثّلة بالمزدوجات الحركيّة والمقاطع الصوتيّة لتفسير تلك التحوّلات من الكسرة الطويلة والواو المديّة الى الفتحة الطويلة، أو إلى صوت الهمز، أو إلى الضمة الطويلة، ورصد المكوّنات البنائيّة التي حافظت على جمودها في الأشكال التصريفيّة المتنوعة، وتعدّد أنماط البنية الاستعماليّة.

المنهجية: اتّبعت الدراسة المنهج الوصفيّ الذي ينشد تتبع البنى المعتلّة، وتحليلها في ظلّ علم الصوتيّات الحديث، وربط الإجراءات التحليلية وتطبيقها على تحوّلات الصيغ الإعلالية المتحوّلة.

النتائج: توصّلت الدراسة إلى أن الإعلالات الصيغيّة يمكن تفسيرها بطريقةٍ أوضح وأيسر في ضوء علم الصوتيات الحديث، لأنّ معظم التفسيرات الصوتية والصرفية انبثقت من النظام المقطعي، وقانون المزدوجات الحركية، بعيدا عن الشكل الكتابي الذي رام به القدامى تفسيرا لجُلّ اعتلالاتهم.

خلاصة الدراسة: توصي الدراسة بضرورة تتبع الكتابة الصوتية منهجا في تدريس الصرف بشكل عام لاسيما في البنى المعتلة.

الكلمات الدالة: العلّة، أشباه الحركات، الفعل المعتل، المماثلة .

توطئة

يقف دارسُ العربية أمام قضايا لغوية كثيرة ذات بال، تجعله يدرك أن هذه اللغة مظهرٌ مُعجَز من مظاهر الكينونة البشرية، تستحق التفكّر والتدبّر في سننها، والتأمل في طريقة العرب، في لسانها ومعهود خطابها؛ لبيان عظمتها وانفتاق أساليبها، لذلك ليس غريبا أن يتناول العالم اللغويّ بعض قضايا التحوّلات الصّوتية التي أثّرت في المادة الصرفية، وطالت في بنيتها الجديدة بعضَ بِنى النحو وعديدًا من الدلالات اللغوية.

ولا خفاء أنّ هذه التحولات قد استحوذت على عقلية اللغويين بادئ الأمر، وأسَرتِ المتبصِّرين من النحاة المُجيدين؛ فتأملوا تلك القضايا الصوتية وتحوّلاتها العديدة، وأكثر ما وُجِد منها ما كانت في نطاق المعتلّ من البِنى، سواء في الاسمية أو الفعلية، وحاولوا بعدها استجلاء العلل التي على أثرها قامت التحوّلات الصيَغية؛ فآثروا ابتداع الميزان الصرفي مقياسا لمعرفة أحوال بِنية الكلمة العربية، وما لحق بصورتها المجردة من حركات وسكنات، وما زاد عليها أو نقص منها، أو لحقه التغيير(الغامدي، 2009: 7)، وكأنّهم أدركوا في ميزانهم الثلاثي هذا، حقيقةً مهمة مفادها ذاك الأصل المفترض الذي يكون عليه أغلب الأصول: صحيحها من الحروف، ومعتلّها من الأصوات؛ فوجدوا مقابل كلّ رمز في الميزان مكوّنًا صوتيا في الأصل، وما زيد عليه ألحقوه في الميزان. ولم تفلتِ الكلمات المعتلة من كَيْله، فقد أُخضِعت هي الأخرى إلى الوزن الصّرفي، ولا مناص من ذلك، مُناظَرةً للأصوات الصحاح.

بيد أنّ اللغويين نظروا في الأصوات المعتلة إلى ذاك الأصل المفترض الذي كان عليه قبل الاستعمال، من مثل: استحوَذ، وقَوَمَ، وبَيَعَ، واعتقدوا "أن الفعل كان في أصل استعماله صحيحا، مُكوَّنا من صوتين صحيحين يتوسطهما شبه حركة (semi-vowel)، وشبه الحركة هذه قد تكون واوًا مثل: (قَوَلَ) أو ياءً مثل:(بَيَعَ)"(الزعبي، 2013: 304)، وعند ذلك رأوا أنّ وزن: (قَوَلَ) فَعَلَ، ووزن (بَيَعَ) أيضًا فَعَلَ، لكنّهم وقعوا في إشكالية تحوّل هذه الأصوات الافتراضية لصورة صوتيّة أخرى في الاستعمال، وتساءل النحويون عن وزن الكلمة، وأيّ الصورتين هي الأصل؛ فاتّجه الصّرفيون إلى اعتبار الاعتلال مُقابِلا صالحا للميزان؛ فقال وباع، على وزن فعَل، بينما هما في الحقيقة على زِنة: قَوَلَ وبَيَعَ، وأضحى الأمر أكثر حِدّةً عندما التفتوا إلى وزن استحوذ، وكلمة (القويّ) ليخترقوا الميزان اختراقا حادّا، إلى درجة نقضوا فيها وظيفته التي يجب أنْ تظهر فيها الحركات، والسّكنات، والاعتلال، والصّحة، والقلب، وغيرها من صنوف التّغيّر والتّحوّل في البنية (عبابنة، 2019: 23).

وساعد في نشوء هذا الاختراق التّصوريّ نظام الكتابة في العربية، إذْ لم يفرّق بين الحركة وشبه الحركة؛ ممّا أدّى الى الخلط بين الحركات الطويلة، وأشباه الحركات؛ فالكسرة الطويلة رُسِمت ياءً خالصة ساكنة، والواو المدية أو الضمة الطويلة رُسِمت واوًا ساكنة، وما زاد الأمر تعقيدا مجيءُ الصّوت السّاكن في الجذر، وقد يجيء حركةً أو شبه حركة في أوضاع أخرى دون ملاحظة هذا التغيّر الحاصل، كما في الفعل: يقول، وجذره، ومصدره: قوْل (السابق: 27-28).

فقد كان النظر إلى مثل هذه المسائل يعتمد الصورة الكتابية للصوت دون مراعاة لكمية التّصويت الكامنة فيه عند إرسال شبكة علاقاته في أصوات الكلمة؛ ذلك أنّهم قد انْبَرَوا في دراساتهم أكثرَ ما يكون في البحث عن أحكام اللغة وأسرارها ودقائق أغوارها؛ لتعليل القواعد المستنبطة من كلام العرب، وبيان سَمْتِ العربية، وحِكْمَةِ واضعها، بُغْيَة الإقناع والاقتناع؛ فتراهم قد غالَوا في التقعيد حين ألزموا القياس المُطّرِد على معظم الظواهر اللغوية، وما خالفها عُدَّ شاذا أو رديئا بوصفه لغةً رديئةً أو مَرذولة؛ فهم لم يبحثوا في تطوّرات الصّوت اللغوي، ومقارنته بالأرومة السّامية. أضف إلى ما سبق، أن دراسة الأصوات كانت آخر همّهم، بل هي تابعة للدراسات النّحوية، يعقبها الصّرفية، في حين توَجّب أنْ تكون متصدّرة مَؤلفاتهم (الشايب، أثر، 2016: 13)؛ فعزلوا أنفسهم في الدراسات التركيبية والنّحو التعليميّ، وانعكاسات العلة الفلسفية أكثر من تحليلهم للظواهر اللغوية.

وقد يُلتمَس لهم كلّ العذر في دراستهم الصوتية مع جُلّ ما كشفوه من إشارات بيّنة في تحليل الأصوات، وتبيان صفاتها، بعد تشريحٍ للجهاز النطقي البشريّ كصنيع ابن سينا في كتاب أسباب حدوث الحروف، وصنيع سيبويه في الكتاب عندما كشف عن الأصوات ومخارجها وصفاتها (سيبويه، 2006: 4/ 435)؛ فلقد أُتيحت لهم دراسة الصوت وصفاته، برغم شحّ الموارد، وندرة الأجهزة التي هُيّئَت للباحثين في العصر الحديث، ومع كل الثورات التكنولوجية، وما أحدثته أجهزة الصوت الفيزيائية في استخلاص معطيات علم الأصوات الحديث، واستظهار قيمة المقطع الصوتيّ، وأثره في تشكيل البنى الصّرفية، التي حرّرت مُعضلة الإعلالات والإبدالات في الكلمة العربية.

وعليه، فإنّ الدراسة بُنيتْ ثوابتُها على رصد تحوّلات الفعلين الأجوف والناقص، وتحليلهما في قسمين:

أولا: تحوّلات الفعل الأجوف:

1. التصريف 2. الإسناد 3. تناوب الواو والياء الأدوارَ الصوتية في البنية

ثانيا: تحوّلات الفعل الناقص:

1. التصريف 2. الإسناد 3. تحولاتٌ في عدد من البنى الاسمية

<u>التطوّر اللغويّ والقوانين الصوتيّة</u>

لَحِق اللغة العربيّة عبر تاريخها غموض اعترى بعض مفرداتِها؛ منها ما كان له مسارٌ واضح عبر مسيرة تطوّرها، أُميط اللثامُ عن الألفاظ، بالنظر إلى الشواهد الفصيحة الماثلة شعراً ونثراً، فحفِظت بذلك الوثيقة اللغويّة، ومنها الآخر اكتنفه الغموض في مسيرة تطوّره، وكان تتبّع تاريخها يعتمد في أكثر

الأحيان الحدس في بعض مخالفاته القاعدةَ العامّةَ، أو إعمال الذهن في الكشف عن تعدّد الأداءات الصّرفيّة أو التّركيبيّة، كلّ هذا لا تدعمه الأدلة والشواهد، لندرتها من جهة، وانكفاء مكوناتها عن دليل واضح على صحّة أداءاتها من جهة أخرى.

وهنا تكمن أحكام القوانين الصّوتيّة وقوانين التّطوّر اللغويّ؛ إذ تُعدّ مُعينا للباحث في توجيه التّطوّرات الفونولوجيّة، "فالكلمات التي تركها الاستعمال لصيغتها، كانت تحتوي أحيانا على دواعٍ أخرى لهذا التّرك،...، فالسّياق يحمي الألفاظ المتماثلة من خطر اللبس، وهذا يسمح بالإبقاء عليها دون إضرار"(فندريس 2014: 273)؛ لهذا عارض المسموع ما كان مقيسا، كونه جرى على الاستعمال، وألفته ألسنة أبناء اللغة، وقاوم قواعد الصّرف القديم، ونُعِت بالشّاذّ؛ لأنّه خالف القاعدة والقياس، وتحدّى قوانين التّطوّر، ولا يمكن تفسيرها إلا بقيد سماويّ، في مثل قوله تعالى: (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَاللَّهِ)(المجادلة: 19). ويُستدلّ من كلام ابن جني الآتي مُخالفةَ هذا اللفظ قياسَ أنماط الأكثريّة، التي تُلزِم قبوله كظاهرة ماثلة في ألسنة أبناء اللغة؛ إذ يقول في (استحوذ): "فهذا ليس بقياس؛ لكنّه لابدّ من قبوله؛ لأنّك إنّما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع أمثلتهم، ثمّ إنّك من بعدُ لا تقيس عليه غيره، ألا تَراك لا تقول في استقام: استقوم، ولا في استباع: استبيع، فأمّا قولهم (استنوق الجمل) واستتيست الشّاة، واستفيل الجمل، فكأنّه أسهل من استحوذ، وذلك أنّ استحوذ قد تقدّمه الثلاثيّ معتلاً" (ابن جنّي 1997: 1/ 117).

إنّ التّطوّر الطبيعيّ لهذا المتحجّرات اللغويّة هو: استناق، واستتاس، واستفال، واستحاذ، لكنّ هذا لم يحصل، ولم يُسمع في شواهد العربيّة المُحاجّة، بل اخترقت قواعد الصّرف المطّرِدة، وشغلت بال الباحثين قديمًا في تعليل جمودها على الأصل، في حين تطوّرت الصّيغ المماثلة، وجعلوا من الصّيغة الجامدة معياراً على الجذور الأمّ: المحذوفة أو المقلوبة، فعَلِموا بحسّهم؛ "أن أصل أقام أقوم، وأصل استعاذ استعوذ" (السابق 1/ 117). وعلّلوا لبقاء الصّور الجامدة أنّها جاءت من صيغ اسميّة؛ فوُسِمَتِ العربيّة بميزتي الطواعيّة والمرونة لدرجة أنّ بعض الاشتقاقات تكونُ لأفعال من أسماء، والأمثلة كثيرة: كاستحجر من الحجر، وخيّم من الخيمة، وقلّم من القلم، وأورق من الورق، وحافظت على جمودها أيضا في الفعليّة من (الناقة والتّيس والفيل)، وتعلّلوا بأنّ الاشتقاق من الحدثِ لا مِن الجوهرِ(السابق 1/ 117).

إنّ التّغيّرات التي تطرأ على بنية الكلمة عديدة، تحصل نتيجة أسبابٍ متعدّدةٍ، لكنّ أكبر باعث لها هو قانون الاقتصاد في الجهد العضليّ أو قانون السهولة في طلب الخفَّة على اللسان؛ "فإنّ أكثر ما أُهمل من الكَلِمَ أكثره متروك للاستثقال، وبقيّته مُلحقة به ومُقفّاةٌ على إثره"(السابق 1/ 62). ويُمكن أنْ تكون التّغيّرات نتيجة للمُجاورة الحركيّة وشبهها أو الصّامتيّة من قبيل قانون المماثلة الصّوتيّة وربما المخالفة، أو قانون المزودجات الحركيّة، أو باب الإدغام، أو القلب الموقعيّ (Metathesis)، وإثبات الهمزة أوتسهيلها أوحذفها.

وفي علم اللغة الحديث أُثبِتت خصيصةٌ مفادُها أنّ "التّطوّر الصّوتيّ يسير ببطء وتدرّج؛ فتطوّرُ الأصوات لا يَحدُث فجأة بين يوم وليلة، وإنّما يظهر أثرُه بعد أجيال"(عبد التواب، التطور، 1997: 21)، وتزداد سرعته بازدياد انتشار اللغة بين غير أهلها، وبازدياد عدد الذين يتكلّمونها وتنوّعهم(السابق:17).

ولقد تحقُّ الإشارة إلى أنّ فندريس قد حدّد أُولى مهمّات العالم اللغويّ في أن يضبط شروط تطبيق القانون ومدى انتشاره في المكان والزّمان؛ فالتّغيّرات الصّوتيّة - من وجهة نظره - مَحدودة بالزّمان: فما دام التّغيّر قد أصاب جميع الكلمات الواقعة تحت طائلته، يُصبح القانونُ الّذي يفسّره وكأنّه قد نُسِخ، ويُمكِن للغة أنْ تخلق مُركّبات صوتيّة جديدة مُشابِهة للمُركّبات التي كان التّغيّر يعمل فيها سابقا، فتبقى دون تحويل؛ فيُقال: إنّها لم تَعد واقعةً تحت سلطة القانون، وهكذا يوجد في كلّ اللغات مزدوجاتٌ تمثِّل كلمات من منبعٍ واحد، دخلت اللغة في حِقَب مختلفة، وتُعرَف أقدمها بكونها أكثر تشويها؛ فهي عانت فعل التّغيّرات الصّوتيّة الّتي توقّفت عن العمل في التّاريخ الذي دخلت فيه الأخرى(74).

وبهذا، يمكن أنْ تُفسَّرَ الواو المتحجّرة في استحوذ، وبقايا واو (عمرو)، واستنوق، وظواهر لغويّة أخرى تمثّل عددا من الأداءات اللغويّة، كإبدال ياء المضارعة باءً في محكيّة بلاد الشّام، ولفظ الكاف شينا معطّشة في المحكيّة الأردنيّة، وكذلك نطق الجيم ياءً في بعض دول الخليج العربيّ، هذا إلى بعض صور المحكيّات المتعدّدة لفونيمات القاف والثّاء والضّاد، ونجدُها قد تركت آثارًا واضحة في الشّواهد الأدبية قديما، حاملةً إيّاها الأجيال من زمنٍ إلى آخر، وبيئة إلى أخرى في الاستعمال الدّارج.

الفعل المعتلّ: مُلاحقة التّغيّرات وتفسيرها...

لم يُسمَّ الفعل معتلا إلّا لأنه حوى صوتَ علّة أصليّ؛ فإنْ كان أوّل الأصل عُدّ مثالا، ويتناوب على موقعيّته هذه صوتا الواو والياء، فما كان في وسطه يقابل عين الفعل في الميزان، وما اصطلح عليه الصّرفيون ذلك إلّا لإحساسهم بالتغيّرات العميقة الّتي تحصل في بِنية اللفظ الكامنة تحت صوت العلّة الأجوف، من اتّساع مخرجه، وربّما لضيقه إنْ اعترضه مانعٌ؛ فيتغيّر لذلك، فيصبح الفعل بسببه مجوّفا، كما الوادي، أو"الشِّعْب تسيل منه التّلاع والأودية وله جُرفة"(ابن منظور، 1994: 9 /36)، ويكون صوت العلّة عذرا لجذب أصوات أخرى وجريانها، لتسهيل النّطق في مجاري الكلمة.

أما الفعل المعتلّ الناقص؛ ففي اصطلاحه تعريفٌ خاصّ به: إذ تنْقصُ به اللفظة عند حذف لامه أو تليينه، وكأنّهم توسّموا في النّاقص الحذف أبدًا، لنقصه في لام الميزان، ومن المعتلّ ما كان لفيفا، وحَدّوه اصطلاحا: بمجيء حرفين معتلّين في أصل الكلمة: فائها ولامِها، وهو المفروق، كالفعلين: وعى، ووني، والمقرون: ما كان عين الفعل ولامه، مثل: روى، وشوى.

ولئن كان الباحثون قديما قد تنبّهوا إلى فاعلية أصوات العلل في تشكيل البِنى الصّوتيّة لرقعة اللغة العربيّة، فإنّ الدرس الصوتي الحديث يرى في الفعل المثال خروجًا بيّنًا عن وسْمِهِ بالعلّة؛ فالواقع أنّه ليس معتلّا بالمعنى الذي يُنعَتُ به الفعل المعتلّ، فالأول لا يبدأ بعلّة خالصة، وإنّما بنصف علّة، هذا لأنّ العلل لا يُبدأ بها الكلام أبدا، وإنّما بُدئ بنصف علّة (الواوw أو الياءy)، فأحرى به أن يُوسَم بنصف معتلّ، أو شبيهٍ بالمعتل، ولا يقتصرهذا الحكم على المثال بل يطال الأجوف والناقص نصيبٌ؛ فقوْلٌ وبيْعٌ وسعْيٌ ورَجْوٌ أسماء ذوات أنصاف العلّة لا علّة خالصة.

- **الفعل الأجوف بين الاشتقاق والتصريف والجمود**

نقل ابن منظور عن ابن سيده: "الياء حرف هجاء، وهو حرف مجهور، يكون أصلا، وبدلا، وزائدا، وتصغيره يُوَيَّه"(1994:15/ 493) (صفاء حرب أحمد، لسانيات الحديثة) ومخرجه من وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك الأعلى، بجوار الجيم والشّين، مجهور، يشارك الواو في صفة اللين؛ لأنّ مخرجهما يتّسع لهواء الصّوت أشدّ من اتّساع غيرهما، وإنْ شئت أجريتَ الصّوت ومددتَ، وهي عند الشّايب شبه حركة انزلاقيّة، صامتيّة، وحركيّة في الوقت نفسه، فهي حركات غير مقطعيّة من ناحية صوتيّة صِرفة؛ ولكنّها تُعدُّ صوامت من ناحية الوظيفة السياقيّة(الشايب، محاضرات، 2016: 227)، وتشترك الواو مع الياء في صفتي الجهر والترقيق، وتفترقان في مخرجهما، فالياء غاريّة (السابق: 231) والواو طبقيّة (السابق: 229)، وقد تطوّرتا عن أحد الأصوات الثلاثة: اللام والنّون والميم نظرا لما بيْنهما وهذه المجموعة من شبهٍ صوتيّ (السابق:231)، في ما تُعرَف في الدرس الصّوتيّ الحديث بمصطلح "أنصاف الحركات"(بشر، 1993: 33) أو أنصاف العلل semi- vowels (باي، 1998: 81)؛ فالياء في (يَعِدُ) تختلف عن ياءِ الرّيح، وياءُ بيادق تختلف عن ياءِ جماهير، وياءُ بيْعٌ تختلف عن مثيلتها في(يبيع). والكميّة المُصوّتة في الياء الأولى متباينة عن الثانية، وإنْ شابهتها في الرسم الكتابيّ، ذلك أنّه لم يفرّق بين الياء الطويلة والياء شبه الحركة؛ ما أدّى إلى الخلط بين الحركات الطويلة وأشباهها؛ فالكسرة الطويلة رُسمت على شكل ياء خالصة ساكنة، والضمة الطويلة كُتِبت على صورة واو خالصة، وهو ما أوقع السّلَف في اضطراب، حينما أخذوا يحلّلون التغيّرات الصوتيّة الماثلة في أصوات العلل؛ إذ لم يكن باستطاعتهم الفصل بين تلك الياء المرسومة عن الحركة المديّة المنعقدة في أذهانهم.

وبناء على ما تقدّم؛ فإن مادة التحوّلات الصّوتية التي تسومُ الكلماتِ يُمكِن أنْ تخضع في الأغلب لقوانين ثابتة ناجمة عن نظام اللغة ذاتها، لا تنكسر إذا عارضتها قوانين أخرى (الشايب، أثر،2016: 17)، ويمكن أن تمضيَ جنبا إلى جنب في مسيرة تطوّرها، كعمل قانون الأصوات الصفيرية متوازيًا وقانون المماثلة الصوتية، وقانون الأصوات الحلقية مع قانون تسهيل الهمز، وقوانين المزدوجات الحركية مع نظام المقاطع الصوتية.

- **<u>تصريف الفعل الأجوف</u>**

أظهر علماء التراث عناية بالغة بالتغيّرات الحادثة في صيغة الكلمة وبِنيتها؛ لإظهار ما في أصواتها من أصالة أو زيادة أو حذف، أو علّة أو صحة؛ يقول سيبويه: "وإذا قلت: يَفعِلُ من بِعت، قلت: يبيعُ، ألزموه يَفعِلُ، حيث كان محوّلا من فَعَلتُ"(سيبويه، 1996: 4/ 341)؛ فنقلوا حركة عين المُضارعة المعنيّة إلى فائها في سبيل تسكين عين موزون المضارع، فقد وضع الصّرفيّون قواعد نظموها على عين المضارع الصحيح، وفي هذه الحالة يكون الوزن من المادة (عيَش) ذات الماضي (عاش) مثلا: فعَل، ومضارعها: يعيِشُ: يفعِلُ، وبذا، فقد خالف هذا الأجوف قواعدهم الوصفيّة التي حكمت الأفعال الصّحيحة أو كل ما عينه صحيح، ولجأوا إلى التّفسير الوصفيّ لصعوبة نطق شبه الحركة اليائيّة المكسورة؛ واهتدوا بحسّهم الذوقيّ إلى أنّه إعلالٌ بالتّسكين أو النّقل. وأين التّسكين في هذا المدّ الطّويل؟!! فعين الفعل المضارع حركة طويلة (ī) بخلاف جذره.

إنّ ما جرى هنا، ما هو إلّا من قبيل مُخالفة الحركة لشبهها في الفعل وفي الاسم نفسه، مثل: معيشة، ومعيشًا؛ فتسقط شبه الحركة، وتُعوّل على نظيرتها؛ كونها أوضح سماعا، وأقل اقتصاداً في الجهد.

إطالة الحركة في سبيل → ya/>i/šu → تصحيح المقطع → ya>/*i/šu → التّخلص من شبه الحركة → ya>/yi/šu → مضارع يفْعل → >ā ša

التعويض حتى لا تلتبس مع صيغة مماثلة → ya/>ī/šu

أما عن تحوّل الواو إلى حركة مدية طويلة فهو من قبيل تصريف الفعل الماضي إلى المضارع من مثل: قال يقول، وصام يصوم.

śā ma - → yaś wu mu → ya śuu mu → ya śū mu

لقد سُميت هذه العملية عند جمهور السلف الإعلال بالنقل، إذ حلّلها ابن عصفور بما جاء في تصريفه: فإنَّ الأصل "يَقْوُمُ و"يَصْوُلُ" و"يَبْيِعُ" و"يَكْيَدُ" و"يَخْوَفُ"؛ فالواو والياء- وهما نصفا علّة- قد أُسكن ما قبلهما، وإذا أُسكن ما قبلَ حرف العلَّة صَحَّ، ثمّ إنّهم أَعلُّوا المضارع حملًا على الماضي، فلم يمكنهم أن يُعِلُّوا بقلب حرف العلَّة ألفًا، مع إبقاء سكون ما قبل حرف العلَّة، فأعلّوا بالنقل، فنقلوا حركة العين إلى الفاء، كما نقلوها في إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم والمخاطب، فلمَّا نقلوا في "يَقْوُلُ" و"يَطْوُلُ" صارا: يَقُولُ ويطُولُ، وفي "يَبْيِعُ" صار: يَبِيعُ (ابن عصفور، 1996، 293).

إنّ عملية نقل حركة شبه الحركة إلى الساكن قبله يحتّم أن تكون الواو صوتا صامتا في حين أنه شبه حركة في الفعل (يَصْوُم)، وهو أمر سوّغته الكتابة العربية، والحقيقة أنّ الإعلال نتج هنا عن علاقة تجاور صعبة بين الحركات وأشباهها، فجرى داخل البنية عملية مماثلة بين شبه الحركة والحركة كما في المخطط الصوتي السابق؛ من تحوّل الفعل الماضي إلى المضارع المفترض على وزن يصْوُمُ، وللثقل الحاصل في المزدوج الحركي استُدعي مماثلة شبه الحركة لحركة الضّم، وتطويل الحركة، تعويضا لشبه الحركة المحذوفة واقتصادا في الجهد العضليّ.

وجاء الفعل هاب على وزن فعِل، ومضارعه يفعَلُ، أي: يهاب (ابن منظور، 1994: 1/ 790)، وأمثلته في العربيّة من الفعل الصّحيح كثيرة، شرِب: يشرَب، سمِع: يسمَع، بخِل: يبخَل. لكنْ ما استدركه الصّرف الحديث على القديم أنّ ما حدث من إعلال في (يهاب)، ليس قلبا إلى مديّة الفتحة، بل هو إعلال بحذف شبه الحركة اليائيّة، وتطويل حركتها لتشكّل مقطعا طويلا مفتوحا في منتصف الفعل:

Yahyabu→yah*abu→ya/ha/bu→ ya/hā/bu

وقد يكون إجراء المماثلة الصوتية بين شبه الحركة اليائية والحركة بعدها أيسر تفسيرا وأقربه للاقتصاد في الجهد العضليّ في هذا المثال من الحذف.

إنّ (**ya/ha/bu**) صيغة معتلّة في كلام العرب؛ بنقل حركة الياء إلى السّاكن قبلها لصعوبة تحريك الياء ونطقها، أي: يَهَبُ، لكنّهم جعلوها على يهاب؛ احترازا من التباسها مع صيغة (يهبُ) من الوهب: العطاء، وأمثلتها في العربية قليلة: خال: يخال، كاد: يكاد، شاء: يشاء، بمعنى أن وزن هاب يهاب على فال: يفال.

والأمر من الفعل هاب: هو هَبْ بفتح الهاء، وقد عللوا للحذف بسقوط الألف لاجتماع السّاكنين، وإذا أخبرت عن نفسك قلت: هِبْتُ بكسر الياء؛ فلما سكنت سقطت لاجتماع السّاكنين، ونقلت كسرتها إلى ما قبلها (السابق، 1994: 1 /789). إنّ ما علّله السّابقون لصحيحٌ من النّاحية الوصفيّة، لكنّه بمنأى عن تفسير نظام المقاطع والمزدوجات الحركيّة الذي فسّر ما جرى في التّكوين العميق للبنية من خلال اشتقاق الأمر من المضارع بحذف اللاحقة له، وتسكين الآخِر، إنْ كان فيه لمخاطبٍ مذكر؛ فنشأ عن ذلك مقطع طويل مغلق مكوّن من (هاب) أي:{**cvvc**}، وهو مرفوض عند الوصل؛ فيتم تقصير نواته الحركيّة.

Yahābu –-> حذف سابقة المضارع وعلامتها من الآخر → hāb → تقصير الحركة → hab

أما هِبتُ فهي من هَيب:

الصّيغة الجديدة على البنية السّطحيّة- hābtu → hēbtu → انكماش → haybtu→ التّسكين → hayibtu

وأمر الفعل (قال) الواوي لا يختلف عن الأجوف اليائي إلا في حركة فاء الفعل؛ فهي في الأخير كسرة، وفي الأول ضمة إلّا في بعض الأفعال التي حافظت على الفتحة الطويلة في بؤرتها المقطعية؛ نحو: ينام، ويخاف، ويكاد. وقد رأى النحاة أن فعل الأمر ارتبط من حيث البناء بالفعل المضارع؛ إذ حذف مقطع المضارعة، فسُكِّن أوله، ليجلب همزة الوصل لتصويب الابتداء بالساكن الذي تأباه العربية (عبابنة، 2019: 158).

***ya qū lu –> qū l → qūl* → تقصير المقطع الطويل المغلق → qul.**

وجاء في لسان العرب كِيل الطعام: ببنائه على المجهول، وإن شئتَ ضَممت الكاف. والطّعام مَكيلٌ ومَكيولٌ، مثل مَخيط ومَخيوط. ومنهم من يقول: كُولَ الطعامُ، وبُوعَ، واصطودَ الصّيدُ، واستوق ماله، وعلّل ذلك: بقلب الياء واوا، حيث ضُمّ ما قبلها لأن الياء السّاكنة لا تكون بعد حرف ضُمَّ (ابن منظور، 1994، 11/ 604).

إنّ عدم وجود نظام كتابيّ للحركات المختلفة وأشباهها، هو ما جعل كثيرا من علماء اللغة العرب يضطربون، ومنهم ابن منظور في أنّ الياء –هنا- قلبت واوًا؛ لضمّ قبلها. وتفسير ما حدث هنا إنّما كان عن طريق إمالة حركة الياء إلى ضمّة الكاف قبلها لا تحوّل الياء واوا مديّة (خريسات، التفسيرات، 2002، 165)؛ فلو قُيِّدَ في نظامنا الكتابيّ رسمٌ لـ(ضمة ممالة) لما تحوّلت الياء إلى واويّة. وربّما تعدّد النّمط اللغويّ نتيجةً لتسرّبِ بعض الأداءات اللهجيّة إلى النّظام الفصيح؛ فانتقل معها صوت العلّة متعاقبا بين الحركات المختلفة، ليتجاذب صيغةً جديدةً هي بين الصّيغة الأصيلة، والصّيغة الفصيحة ما تسمّى بالإمالة الواويّة، وهذه الأداءات الصّوتية ما زالت ماثلة إلى اليوم في العربيّة المحكيّة، كأن يقولوا: قُوُل وبُوُع و صُوم بالإمالة التّفخيميّة (السابق، 2002: 170و 173)، فالذي حدث هنا إمالة بتأثير تقدّميّ.

تشكّلت ضمة الإمالة ← kuola ← أثّرت الضّمّة في الحركة الطّويلة مماثلة تقدميّة ← اجتماع حركتين في مقطع واحد ← kuwīla ← الأصل = Kīla ← الصّيغة الناتجة ← kōla

في حين لم ترِد إمالة واويّة في الفعل (قيس) ولا الفعل (عيش) أو الفعل (حِيك)، مما يثبت أنّ الاستعمال هو الأساس في ما ذهبت إليه الدراسة، وليس القاعدة؛ فلم يُسمع عن العرب أنّهم أمالوا: قِيس أو عِيش لتصبح الأفعال السّابقة: qōša> ōsa أو qōša أو ḥōk a، إلّا ما ذكر ابن مالك أنّ هناك صيغة (حوك) للمجهول بطريقة إخلاص الضم (ḥōk)، وهو ما يسمّى بالإشمام (1982: 2/505)

الإسناد إلى الضمائر

تتعرّض عين الفعل لعدد من التبدّلات الصّوتيّة، نتيجة لقوانين صوتيّة صارمة تُوجِب تغيّرات تَلحق الفعلَ إثر احتوائه على هذا الصّوت المُعتلّ؛ فتقول في مَيَزَ: مِزْتُ بعضه من بعض، وقد أمَاز بعضه من بعض(ابن منظور، 1994: 5/ 412)، وتقول في "رَامَ الشيءَ يَرومُهُ رَوْماً ومَراماً: طَلَبَهُ"(السابق 12/ 258)؛ فالفعل (مِزْتُ) أسند إلى تاء المتكلّم؛ ما أدى إلى حذف يائه من عينه في حالة المضيّ، وذلك بسبب اللاحقة المتمثّلة في الضمير(ت)، وكذا الأمر عند إسناد (رام) إلى ضمائر الرفع المتحركة؛ ليتدخّل قانون المقاطع الصّوتيّة لحل الإشكال الواقع في اللفظة، والذي يُعنى بتقصير المقطع الطويل المغلق؛ لكونه من أكثر المقاطع صعوبة، ويرتبط به عددٌ ليس قليلا من تحرّكات اللغة وتغيّراتها، وهو غير جائز إلّا في إحدى حالتين (عبابنة، 2019، 17):

1- أن يكون حدّ الإغلاق مشدّدا بحيث يبدأ بحدّ الإغلاق نفسه، من مثل دابّة **dāb/ba/tun** باعتبار انتهاء المقطع بصامتٍ، فيدغم أو يختزل في مثله في بداية المقطع التّالي له.

2- إهمال الإعراب،به الصرف التحليلي الوقف عليه عند إهمال الإعراب، مثل: باب: bāb.

وهو ما يبرّر حذف ياء /ميز/ كما في الخطوات التّالية:

mayaza ➔ mayaza+tu ➔ miyazatu ➔ mi(*)aztu ➔ mi/iz/tu ➔ ➔ miztu

ما حدث هنا هو مجيء الصّور الأصلية عند إسنادها إلى ضمير الرفع المتحرك ليؤثّر المزدوج الحركيّ بالمخالفة في حركة الميم، فتجذُبها لصوت الياء فتتحوّل إلى (**ا**) -الأصل العميق، وتُحذَف شبه الحركة (*y*)؛ فتلتقي الحركات كلّ واحدة في مقطع، وهو أمر يرفضه النّظام المقطعيّ؛ فيحدث انجذاب حركيّ للكسرتين داخل البنية العميقة من أجل عمليّة التّصحيح العميقة، فيتكوّن مقطع طويل مغلق، يتمّ إقصاؤه بتقصير الحركة الطّويلة عند إسناد الفعل إلى ضمير الرفع المتحرك، فالمخالفة بين شبه الحركة اليائية والفتحة جرت في البنية العميقة لغاية دلالية؛ إشعارا بالأصل اليائي.

ويحدث الأمر عينه في العين الجوفاء الواوية للفعل (رام) عند إسناده إلى الضمائر المتحركة (نا) مثلا:

ra wa ma —> ra wa m nā —> ru*m nā—>–> rum nā

تشكّلت مقاطع متتالية إضافة إلى وجود شبة الحركة المتخالفة بين المقاطع المفتوحة ممّا يؤدي إلى إسقاط المزدوج كاملا بعد أن يماثل حركة المقطع الأول ضمةً، ثمّ تجري عملية تصحيح في المقطع الثاني، فينجذب إلى المقطع الأول ذي النواة الحركية المضمومة.

وعند إسناده إلى واو الجماعة يتم حذف شبه الحركة الواوية، ليخلو المقطع الثاني من صامت إلا من الحركة، وهو أمر ترفضة المقطعية العربية رفضا باتا، فتتجمّع حركة المقطع الثاني مع بؤرة الأول لتشكلا مقطعا متوسطا مفتوحا، وتحذف حركة الميم لالتقائها مع المورفيم الواوي ذي الوظيفة الضميرية لعلة منع التقاء حركتين في مقطع واحد.

رامَ : رامُوا**rā ma ū➔ rā maū➔ rā m*ū➔ rā mū**

فيُختَزل الفعل المُتشكّل من أربعة مقاطع في مقطعين فقط اقتصادا وتسهيلا وتدليلا على الوظيفة النحوية في آن.

وتلاحق التحولات الفعل المضارع ونظيره فعل الأمر، فدخول المورفيم الوظيفي على الفعل الماضي ينقله من حالته الماضوية إلى الحاليّة ويعقبه ظهور علامة الإعراب.

qawala—> yaqwulu➔ yaqa*ulu ➔ yaq ūlu➔ ya qū lu

إن لتجاور المزدوج الحركي المرفوض مع الفتح السابق أمرًا يُحتِّم ضرورة إسقاط شبه الحركة، ما أدّى إلى خلق توتّر مقطعيّ استدعاه انعزال الحركة عن صامت قبلها، ولتصحيح ذلك جرى تماثل حركي تقدّمي متصل لتجذب الفتحة إلى ضمة طويلة وتكوّن مع صامت القاف مقطعا مقبولا في العربية، وتدلّ الصيغة الحادثة على الفعل المضارع، بيد أنّ هذه الحركة الطويلة تقصّر إذا جزم الفعل، أو اتصل بنون النسوة لانغلاق المقطع الطويل الذي تأنفه العربية إلا في حالة الوقف، لا حذفا لحرف العلة كما ظنّ السلف.

ya qū lu➔ lam ya qū l➔ lam ya qul

ya qū lu➔ الأمر➔ qū l➔ تقصير الحركة الطويلة-- > qul

- **<u>تناوب الواو والياء الأدوار الصوتية في البنية</u>**

لقد اشترك صوتا الياء والواو في تناوب أحدهما مكان الآخر، ولا يُعلَم الأسبق تاريخيا في ذلك إلا من ناحية الكثرة الاشتقاقيّة، لكونهما قد اشتركا في تبادل أدوارهما في عين الجذر والمعجم، بما جُمِع من شواهد ترصد أبواب كلٍّ منهما في بابه، وقد يشتركان في الدّلالة أو يختلفان، والمعوّل على تشاركهما هو الدِّلالة، من قبيل جهة الإبدال التّاريخيّ، أو لغة من لغات العرب، قيست على أدلّتها اللغويّة المعهودة، كلهجة طيّ في قلب لفظ الإنسان إلى الإِنْسان (ابن منظور، 1994: 6/ 13).

وحدَث في جمع شائب أنْ كان على (شِيب وشُيُبٌ) عند أهل اللغة، وجمع آخر في لغة الحجازيّين بإطالة ضمّة الواو لتصبح (شُيُوبًا) (السّابق 1/ 513). وفي جمع قاع قالوا: أقواع وأقْوُع وقِيعان" من مادّة [قوع] (السّابق 8/ 304)، تحوّلت شبه الحركة الواوية إلى ياء مديّة أو كسرة طويلة في الجمع الذي على وزن فيلان، ويمكن أن تفسّر هذه الظواهر هنا في حذف شبه الحركة والتعويض عنها بإطالة الحركة، كما في السلسلة:

qiw‘ān ➔ حذف شبه الحركة **➔qi*‘ān ➔** تعويض بإطالة الحركة **qī ‘ān**

ومن مادّة [قوم] كان تحوّل الواو إلى شبه الياء في مفردة (القيامة): "يوم البعث"(السّابق 12/ 506) من قبيل قلب شبه الحركة الواوية ياءً مماثلة مُقبِلة وتسهيلا للنطق.

qiwāmatun➔ تحوّل شبه الحركة الواوية إلى شبه حركة يائيّة بسبب تأثير الكسرة المقبلة **qiyāmatun**

وسجّلت أوزان: إفعال واستفعال وافتعال بعض الخروقات العللية في الميزان الصرفي لتصبح على إفالة، واستفالة، وافتيال صوتيّا: أبان- إبانة، استدار- استدارة، واحتال-احتيال.

>a bā na➔ >ib yāna➔ >ib *āna➔ >I bā na➔ >I bā nat

يُصاغ المصدر من أبان على القياس: إبْيانٌ، فتحذف شبه الحركة اليائية، ثم يُصحَّح المقطع بضم الفتحة الطويلة إلى المقطع الأول، ليشكلا مقطعين ذوي بؤرتين حركيتين مقبولتين، لكنّ الصيغة الحادثة (إبان) تتشارك ووزنَ الفعل، ولتفادي ذلك، أُقفِل المقطع الأخير من الكلمة بالتاء لا للتعويض عن المحذوف، لكن لتقديم الصيغة في اسميتها المصدرية، والشأن ذاته في استدارة، واستجارة.

- **تحوّل الياء والواو إلى الهمز (تخلّق الهمزة من الياء والواو):**

شاركت الهمزة العلل في التّناوب الصّوتيّ على بنية الكلمة سواء في فائها أو عينها أو لامها. وهي ظاهرة مألوفة في نظام اللغة العربيّة منذ قدم العربيّة، بل إن الهمز خاصيّة تميّزت بها العربيّة عن غيرها رغم ما ورد من لهجات تُسهّلُ الهمز؛ كبيئة الحجاز قديما، أو تبدّلها إلى أصوات أخرى كالعين، أو تركها البتّة لتنشئ أصواتا انزلاقيّة، أو حركات طويلة، يتحدّد نوعها باختلاف أماكن ورودها، مثل: راس، بير، سما، تطمين (عبد التّواب، مشكلة، 1999، 13-14). فلجأت بعض البيئات الاستعمالية إلى تخفيفها استحسانًا من باب الإبدال الصرفيّ (أبو يوسف،2021: 132) كوسيلة للتخلص من المستثقل أو المكروه، من الصّوائت الانزلاقية أو الطويلة من غير أنْ تكون أصلا للمبنى، في حين كان تعليل السّلف لخلقها بهذا الوضع فيما يسمى باب الإعلال بالقلب، إذ هو انقلاب العلّة إلى الهمزة إن وقعت عينا لاسم الفاعل، حمْلًا لها على الفعلِ في الإعلال، وشذّ عنها عاورٌ وعاينٌ (الصّبان، د.ت 4/ 402).

جاء في اللسان في مادّة [عيل] العائل: الفقير، ورجل عائل من قوم عالةٍ وعُيّل (1994،11/ 488)؛ فلفظ (عائل) ذو وظيفة صرفية ذات دلالة على الفاعلية في معناها الاشتقاقيّ الجديد (اسم الفاعل)؛ فاستلزم لذلك تجاوُر المزدوج الحركيّ في بِنية الفاعل الجديدة، لينتج عنها رفضٌ للالتقاء الحركيّ في المستوى الفصيح؛ فوجب حذف شبه الحركة اليائيّة من البنية العميقة (y)، ما ولّد مشكلة مرفوضةً في النّظام المقطعيّ، وهي التقاء حركتين (ā،i)، فأُقحِمت الهمزة بوظيفتها المزدوجة: صوتيّا وصرفيّا للفصل بين الحركتين المختلفتين، خصوصا أنّ الهمزة لا تغيّر المعنى بقدر ما تقوّي جوف هذه الصيغة الاشتقاقية.

عايل: عا ل : عائلٌ.ʿā’ilun ➔ ʿā*i lun ➔ ʿā yilun

ومثلها غصنٌ مائدٌ: أي مائل (ابن منظور، 1994، 3/ 412)، والقائلة من القيلولة، من مادّة [قيل]: الظهيرة (السّابق 11/ 577).

قايِلٌ--> قا لٌ --> قائِل Qā yi lun ➔ qā*ilun ➔ qā’ilun.

كاوِنٌ --> كا نٌ ---> كائنٌ kā wi nun ➔ kā*i nun ➔ kā ’i nun.

وجاء في [زيد] وإنّها لكثيرة الزّياييد أي كثيرة الزيادات، ومن قال: الزّوائد فإنّما هي جمع زائدة، وإنّما قالوا: الزّوائد في قوائم الدّابّة والأسد ذو زوائد (السابق 3/ 199). فكأنّما أرادوا التّفريق بين الإعلال الأوّل من زايدة إلى زائدة، وبين الثّاني: زائدة إلى زوائد. رغم أنّ الأخير (زوائد) إعلالٌ بحقّ، وأصله: زوايد=> زوائد

Zawāyid==> حذف شبه الحركة اليائية <= zawā*id ➔ جلب الهمزة للفصل بين الحركتين المختلفتين ➔zawā’id

إنّ إقدامهم على منع إعلال العلّة الأصيل في وزن صيغة منتهى الجموع مردّه خشية الوقوع في صيغة أخرى مشابهة مثل زوائد: زائدة، والفوائج، واحدته فائجة (السّابق 2/ 350)، وذُكِر في مَوضع آخر، جمعها بالياء دون الهمز" أفاويج وأفائج: جمع أفواج" (السّابق 2/ 351)، فلو جيء بالهمز في أفاويج؛ لاستلزم حذف الواو لكراهية تتابع المزدوجات مع الهمز، وبالتّالي حذف المزدوج الحركيّ (wi)، ونتج عنه الصّيغة الأخرى أفائجٌ، رغم أنها من باب الواو (فوج) لا من (فيج).

لكنّ الدّكتور رمضان عبد التّوّاب يرى أنّ نشوء الهمزة في هذه الصّيغة آتٍ من مبدأ الحذلقة والمبالغة في التّفصّح، ويبني كلامه على طائفةٍ من الأفعال مهموزة الوسط، تسقط من المبنى؛ لتنشأ أصوات انزلاقيّة، من بينها كسرة تلي عين الفعل في: سائل، زائر، يائس وثائر؛ فتتحوّل الكسرة في المزدوج الحركيّ النّاتج من التقاء الحركات إلى الياء، لتنصرف في النّطق الحجازيّ إلى سايل، ويايس وثاير وزاير، بحكم أنّ الحجازيين لا ينبرون؛ فإن أرادوا اصطناع اللغة الأدبيّة ردّوا الهمزة إلى مبانها باختلافها: الواويّ أو اليائيّ، لتتداخل صيغتان في: سائل، أهي من سأل أم من سيل، وثأر أم ثَوَر، وزور أم زأر؟(بحوث 1982 : 195 و 274)؛ لقد برّر نظام المزدوجات الحركيّة هذا التّحوّل متزامنًا مع النّظام المقطعيّ للعربيّة، علاوة على ما اكتسبته الهمزة من صفاتها الصّعبة، الّتي تُفضي إلى التّغيّر بأشكال الإعلال المختلفة، داخل السّياق الحركيّ للكلمة (عبابنة، 2019: 67).

- **اشتقاق اسم المفعول من الفعل الأجوف**

يُشتقّ اسم المفعول من الثلاثيّ على وزن مَفعول، لكنْ إنْ كانت عينه معتلّة تُجرى تغييرات داخل الصّيغة، تجنّبا للثّقل الصّوتي النّاجم عن المزدوجات الحركيّة المرفوضة في صيغةٍ كـ(مهيوب)، فاجتماع الياء والواو أثقل وطأة من مجيء الواو فالياءِ، رغم أنّ هذه الصّيغة مستعملة في النثر والاستعمال اللغويّ، فمتى ما انتقل العرب إلى الفصيح أزالوا العلّة، وأجروا القياس الفصيح، كتقسيم المسموع في رأي السّيوطيّ إلى شاذ في القياس

والاستعمال معا، كقولهم: ثوب مَصوون، وفرس مَقوود، ورجل مَعوود (السيوطيّ، 2006: 50)، و قال الأزهريّ قيلةً تضارع ما سبق: "المؤمن هَيوبٌ أي مَهيوب؛ لأنه يهاب الله فيهابه النّاس حتّى يوقّروه" (ابن منظور، 1994: 789/1).

هاب –> هيب –> مفعول –> مَهيوب –> مَهيب.

hayiba → mahyūbun → عمليّة حذف الحركة الطويلة الواوية → mahy*bun →

ma hī bun → إعادة ترتيب المقاطع الصّوتيّة mah ī bun → ثم قلب شبه الحركة اليائية إلى حركة طويلة

فحذفت إحدى الواوين في اسم المفعول من الفعل الأجوف الواوي، وانسحب الأمر باطراده على كل أجوف فعليّ.

أما صيغة هَيوب وهي من أكثر الصّيغ استعمالا لدلالة المفعول بعد المبالغة؛ فقد فسّر عبابنة مجيء هذه الصّيغة على هذا الوزن لأنّها أقرب إلى الحسّ اللغويّ من صيغة مفعول، إذ لا تحتوي على سوابق، وأمّا الواو البادية في حشوه؛ فهي ضمّة طويلة، وأمثلتها كثيرة في الاستعمال، كـ: ركوب، وحلوب، ورسول(2019،273)، إلّا أنّها صيغة مزودجة الدّلالة، باشتراكها مع دلالة اسم الفاعل في صيغة المبالغة وصيغة الصّفة المشبهة، مما دفع إلى إعراض اللغة عنها؛ فأُخلِصت للدّلالة على الحدث، ومن وقع منه(السابق 274).

إنّ حذف المعتلّ تمّ في حالتين: الأولى هي حذف الياء والواو في الصّورة الكتابيّة من البنية، وذلك عند إسناد الفعل إلى ضمائر الرّفع المتحركة في حالة الماضي، وفعل الأمر للواحد وللإناث، وبهذا يتكون الحذف عيانا، ليُستحضَر فقط في البنية العميقة لا السّطحيّة، أمّا الحالة الثانية فهي عمليّة حذف شبه الحركة: الياء أو الواو من البنية السطحية تحت ما يسمى حذف المزدوج كاملا أو حذف شبه الحركة منه، وفي هذه الحالة تظهر الحركة المديّة، لا صوتا صحيحا، كما تظهر في الكتابة الصّوريّة، كأن تُجلَب الكسرة الطويلة في وزن مفعول من الأجوف اليائيّ، في: مَغيض، ومَزيد، وبناء الفعل للمجهول في: قيل و صِيم وغِيض وزِيد.

الفعل الناقص:

<u>تعقّب التحوّلات وتفسيرها في ضوء المزدوجات الحركية والمقاطع الصوتية.</u>

تبوأ المعتل اللام (الفعل الناقص) مكانةً بارزة في فكر علماء العربية قديما وحديثا، وأحاطوه بهالة من الفلسفة والتأويلات والتحليلات. ولا عجب في ذلك؛ فالحركة الإعرابية ملازمةٌ لامَ الكلمة، فأخذوا على عاتقهم تفسير خفاء العلامة الإعرابية وزوال العلة من الآخر إلى أن تعددت أحكامهم للتغيّرات الطارئة على الفعل المعنيّ تحت باب الإعلال من جهة، والإعراب التقديري من جهة أخرى، يقول ابن خالويه في (طغَوا): "والأصل فيه (طغيوا)، فحذفت الياء لسكونها وسكون واو الجمع، والمصدر طغا يطغوا طغوا وطغيانا" (1941، 78)، أمّا الفعل (اشترَوا) في رأي ابن الانباري فهو من (اشتريوا)، تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، وحذفت الألف لسكونها وسكون واو الجمع بعدها وكان حذفها أولى، لأن الواو دخلت لمعنى، والألف ما دخلت لمعنى، وكان حذفها أولى،... واستثقلت الضمة على الياء فحذفت تخفيفا، فاجتمع ساكنان، الياء والواو، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكانت أولى بالحذف (الأنباري، 1983، 1: 58). بلا شكّ أن سكون الياء وواو الجمع وفق ما رأى الأنباري وابن خالويه يخالف ما تقتضيه الدراسة الصوتية الحديثة في عدّهما من أشباه العلل لا من السواكن التي يقف عليها اللسان العربي، ذلك أن الخط العربي خلا من أصوات المدود وخلط بينها وأشباه العلل، فكانت لهما الصورة ذاتها في الرسم الكتابي.

وفي المُكنة استنتاج نقطة محوريّة انطلق منها النحاة، تدلّ على وعيهم لتلك الفروقات الفردية التي حازها الفعل الناقص عن الفعل الصحيح، وفي ذلك يقول ابن السراج: " اعلم: أنّ إعراب الفعل المعتل الذي لامهُ ياءٌ أو واوٌ أو ألفٌ مخالفٌ للفعل الصحيح، والفرق بينهما أنّ الفعل الذي آخره واوٌ أو ياءٌ نحو: يغزو أو يرمي، تقول فيهما: هذا يغزو ويرمي، فيستوي هو والفعل الصحيح في الرفع في الوقت، كما تقول: هو يقتلُ ويضربُ؛ فإن وصلت خالف يقتل ويضرب، فقلت: هو يغزو عمرًا، ويرمي بكرًا، فتسكن الياء والواو، ولا يجوز ضمّها إلا في ضرورة شَاعرٍ، فإنْ نصبت كان كالصحيح، فقلت: لنْ يغزوَ ولَنْ يرميَ، وإنّما امتنع من ضمّ الياء والواو، لأنها تثقل فيهما، فإن دخل الجزم اختلفا في الوقف والوصل، فقلت: لم يغزُ ولَم يرمِ، فحذفت الياء والواو، وكذلك في الوصل تقول: لم يغزُ عمرًا ولم يرمِ بكرًا، وإنّما حذفت الياء والواو في الجزم إذا لم تصادف الجازم حركة يحذفها؛ فحذفت الياء والواو، لأنّ الحركة منهما وليكون للجزم دليلٌ"(د.ت، 2/ 164).

لقد لمح الدارسون غياب الحركة واضمحلالها في صيغ أخرى، وقالوا بالحذف، وفي مواضعَ علّلوا وضوح النّصبة على المعتلين الواوي واليائي لخفّة الفتحة، وغاب عنهم أنّهما من أنصاف الحركات، ووقعوا في ديدن تسكين العلة في حين أنّها حركات طويلة (الحروب، 2021: 169)، لا فرق بينها وبين الكسرة أو الفتحة إلا فرق كميّ (صفا، 2010: 30)؛ فتستدعي أحيانا تقصيرها لا الوقوف عليها تحت عِلل التقدير، أوالثقل، أوالتعذر.

إنّ الفهمَ السابق لحقيقة حروف المدّ يدفع إلى الاقتناع بأنّ ثمة سببا آخر منع ظهور الحركة الإعرابية على هذه الأفعال، وهو انتهاؤها بحركات طويلة. يُضاف إلى ذلك، أنّ خصائص المقطع العربي تنأى عن التتابع الحركيّ المعروف بقاعدة كراهية توالي الأمثال. وعلى هذا؛ فان تفسير النحاة لاختفاء حركة الضّمّ أو الكسر عن الواو أو الياء بوصفهما أشباه حركات ليس دقيقا، لأنهما ليسا كذلك، وإنّما هما حركتان طويلتان، علاوة على أن مسألة تعذر الألف عن قبول الحركات ليست واضحة عندهم، والصواب القول إن خفاء الحركات سببه إشكالية نطقية ومقطعية.

وتخوّل الكتابة الصّوتية رصد هذه الحقيقة على النحو الآتي:

yas <ā + u → yas <ā u

yar mī +u → yar mī u حذف الحركة الإعرابية من آخر المضارع لامتناع قبولها مقطعياوصوتيا

yad <ū +u → yad <ū u

da<aw + a → da<aw a حذف شبه الحركة من الماضي معتل اللام

qa ḍay + a → qa ḍay a

وكذا الحال في إعراب الفعل الماضي، فقد توسّطت شبه الحركة بين فتحتين، فحُذِفت استثقالا في النطق لوقوعها بين حركتين قصيرتين متماثلتين، وبسقوطها تلتقي الحركتان لتشكّلا من التقائهما حركة طويلة من جنسهما، لتكون حركة الإعراب امتدادا مقطعيّا تصحيحيّا، فرض نفسه لإعادة توازن بنية الكلمة الصوتية.

- **الناقص المسند إلى الضمائر**

بناء على التخريجات العلميّة التي حلّلت إشكالية بنية الماضي الحادثة، فإنّها بلا شك بيّنت حالات تبدّل بنية الماضي عند إسناده إلى الضمائر المتعددة.

1) الفعل الماضي المعتل الآخر:

رجّح عدد من اللغويين أمثال: رمضان عبد التواب، وتمّام حسّان، ويحيى عبابنة، وفوزي الشايب، في العصر الحديث رأيا يبرّر تحوّل الناقص من أصله الواوي أو اليائي إلى صورته الصوتية النهائية على مراحل أربعة، يبدؤها الشايب بمرحلة التصحيح، فالتسكين أو ضياع الحركة طلبا للخفة، ثمّ مرحلة انكماش الحركة المزدوجة إلى حركة مُمَالة، وانتهاء بالمرحلة الأخيرة: الفتح الخالص (الشايب، 2016، 341).

<-- الأصل na\ma\w --> na\ma\wa --> na\ma\ō -- > na\ma*a

وقد يُفسّر سقوط شبه الحركة بسبب ضعفها الناشئ عن وقوعها بين مُصوّتين، فتنحو إلى الاختفاء(حسان، تمّام، 1973: 302) ثمّ يُعمَد إلى تطويل الحركة المقطعية تعويضا لسقوط شبه الحركة (الشايب 2016، 339)؛ فتصبح na\maa، وهو فعلٌ من الناقص المجرّد ذي النمط المقطعي الثنائي: ص ح+ ص ح ح (مقطع قصير مفتوح+ مقطع متوسط مفتوح).

ومن النمط الثلاثي: ص ح+ ص ح+ ص ح (مقطع قصير+ مقطع قصير مفتوح + مقطع قصير مفتوح)

ما مثاله: شَقِيَ/ša/ qi/ ya، والأصل فيه شَقِوَ: ša/ qi/ wa –> ša/ qi/ *a → ša/ qi/ ya

وتفسّر الظاهرة على المماثلة الصوتية التقدميّة بين الحركة القصيرة في المقطع الثاني وشبه الحركة الواوية، فماثلتها إلى شبه الحركة اليائية في المقطع الأخير، ليحمل حركة بناء الفعل الماضي من جهة، وتسهيلا للنطق من جهة أخرى.

وبما أنّ التحليلات الصوتية عمدت إلى تحليل المنطوق ووصفه، فالأمر يُمكن أنْ يكون من باب وقوع شبه الحركة بين حركتين قصيرتين، فتسقط، لتلتقي الحركتان القصيرتان ليكونا حركة طويلة مع الصامت قبلها.

na\ma\w -- > na\ma*a → na\mā

2) الماضي المسند الى ضمير المتكلم

نما + تُ = نموْتُ ---na\maw tu --> na\ma\wa +tu

فقد أجمع جمهور النحاة على قاعدة مفادها: "إذا وصلتَ الفعلَ بتاءِ المخاطبِ صَحَّتا، فقلت: غَزَوْتُ ورَمَيْتُ؛ لأنَّ اللاّمَ في موضعِ سكونٍ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ: ضربتُ فتسكِنُ الياءَ"(العضدي، 1999: 604)، وفي ملاحظتهم هذه عُدَّ المعتل اللام مبنيّا كبناء الماضي الصحيح عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة، بخلاف النصب منها، وذلك لئلا يتوالى في الكلمة الواحدة أربعة مقاطع قصيرة متتالية، نحو: ضرَبَتَ، وهو أمر تدخّل فيه النظام المقطعي للعربية؛ إذ يُلتمس فيه استثمار الجهد المبذول في تتابع المقاطع القصيرة لكراهيتها في العربية (الشايب، أثر،2016: 99)، فتمّ تسكين المقطع الثاني بجلب شبه الحركة -الواو؛ ثم إعادة التوزيع المقطعي للبنية.

3- **الماضي المسند الى ضمير الغائبينَ** --->

نمَوَ + وا = نمَوا ... na\mā + ū → na/ma/ū → na/maw

إنّ عملية إسناد الفعل إلى الضمير ذي الكمية التصويتية المدّية كوّن خرقا صوتيا في البنية العميقة؛ فجرى تقصير حركة المقطع الثاني المكروه في العربية، وقلب الضمة الطويلة (الضمير) إلى شبه الحركة- الواو للوقوف عليها أولا، وتلافيا لاجتماع الحركات المختلفة في المقاطع المتتالية.

ويختلف الوضع في المعتل اليائي لعلة صوتيّة أخرى تكمن في مماثلة تقدمية متصلة بين الحركات وأشباهها، فالواو كونها مورفيما جيء به لدلالة جمعية، فإنه يؤثر في حركة المقطع السابق، ويجذبه بالمماثلة ليتحوّل إلى ضمة مثله، ثم تحذف شبه الحركة -الياء وتبقى ضمتها المماثلة متركّبة مع

مورفيم الضمير اللاحق.

qa ḍa ya+ū → qa ḍa ya ū → qa ḍa yu w → qa ḍa *u u → qa ḍū

4- **الماضي المسند إلى ضمير الغائبينِ**: na\mā+ā

إن إسناد الماضي إلى مورفيم الغائبيْنِ أو الغائبتيْنِ استلزم تحوّلات عديدة في البنية العميقة للفعل؛ فعدا عن وقوع خلل في المقطع الأخير؛ كان قد جلبه الضميرُ المكوّن من الفتحة الطويلة من غير صامت سابق له، وقع محظور آخر لا يسمح به نظام اللغة العربية، فمن غير الممكن أن يلتقي صائت مع صائتٍ آخر التقاء مباشرًا، ولحلّ هذا الإشكالية الصوتية فقد رأى الشايب ضرورة تخلّق أشباه الحركات كي تفصل بين الحركات المتتابعة (أثر، 2016: 83)، ليتشكل مزدوج حركيّ صاعد مع تقصير حركة المقطع المتوسط تلافيا لتوالي المقاطع الطويلة.

na\mā+ā →na mā wā→ na ma wā

ra mā +ā→ ramā yā→ ra ma yā

ويمكن أن تكون الصيغة مُتشكّلة من البنية العميقة للفعل، والذي جرى يكمنُ في الاستغناء عن حركة لام الفعل على النحو التالي:

ra ma ya +ā → ra ma y*ā → ra ma yā ,

„ na ma wa+ā→ na ma w*ā→ na ma wā

أما في حالة ضمير الغائبتين فالمورفيم مكوّن من مقطع متوسط مفتوح، يحسن أن يكون حدًّا للإغلاق؛ فيُقصّر المقطع الثاني تجنّبا لتوالي المقاطع المفتوحة، وتصحيحا للنظام المقطعي، على النحو الآتي:

ra mā+ tā→ ra ma tāرَمَتاتا <----رَماتا <--- تا + رمى

da <ā + tā→ da <ā tā-→ da <a tā دَعَتا <---دعاتا <--- تا+ دعا

وإذا أُلجئتِ الدراسة أنْ تفسّر ما جرى من تغيّر في الصيغة السابقة بالتعويل على البنية العميقة فإنه لا يختلف عن التفسير السابق إلا من ناحية سقوط المزدوج الحركي برمته، تصحيحا للمقطع الصوتيّ أيضا، كما في:

ra ma ya +tā → ra ma *tā → ra ma tā ,

da <a wa + tā→ da <* tā -→ da <a tā

5- **المتصل بتاء التأنيث**:

ومثالاً عليه: نما+ تْ = نمَتْ ..... na\mat --- أصلها: namaat > مقطع طويل ترفضه العربية فيُعمَد إلى تقصيره (الشايب، أثر، 2016: 97)، في حين كانت بنية الفعل العميقة: na\ma\wat، ليسعى اللسان إلى تقليل الجهد الواقع من وجود شبه الحركة بين الفتحتين، وتحذف (الواو)، ثمّ يعاد توزيع المقاطع، ليقع محظورٌ مقطعيّ آخر طويل = يُقصّر > na\mat، ويُوقف على التاء كحدّ إغلاق للمقطع وللدلالة المعنويّة والنحويّة في آن.

(2) **المضارع الناقص الواوي**

يصاغ الفعل المضارع على وزن (يفْعلُ) على زِنة الأفعال الصحيحة فـ(نما = يَنْمُوُ)، وحقيقة الصيغة الصرفية هي (يَفْعُو) بدليل:

yan muw+u –> yan mu wu -→ yan mu *u→ yan mū --> yan mu wu

تشكّل في البنية الحادثة مزدوج هابط مرفوض آخرها إثر دخول حركة الإعراب، مما اضطر النظام المقطعي إلى حذف شبه الحركة، وتلتقي على إثر حذفه حركتان من النوع نفسه، ليشكلا حركةً طويلة للمقطع الأخير.

وعند دخول الجازم قُصّرت الحركة لُتشكّل صيغة محذوفة اللام دالّة بحركتها على محذوفها.

lam + yan mū → lam yan mu (لم+ ينمو = لم ينمُ)

lam+ yaq ḍī → lam+ yaq ḍi(لم+ يقضي= لم يقضِ)

Lam+ yan hā → Lam+ yan ha.(لم+ ينهى= لم ينهَ)

أ) الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة:

تعددت تعليلات العلماء عن سبب البناء الصّوتي العارض لحقيقة الفعل المضارع عند إسناده إلى نون الإناث، في حين كانت تحليلات السّلف من الصرفيين أخفّ وطأة من النحاة؛ ذاك أنّ الصرفيين اعتلّوا إلى الوصف المشوب بالعلة التعليميّة المعيارية، ومن ذلك ما فسّر ابن عصفور لإسناد الناقص إلى تلك النّون قائلا:" وإن أُسنِد إلى ضمير غائبات رُدَّتِ الألف إلى أصلها، ولم تعتلّ، نحو: غَزَوْنَ ورَمَيْنَ؛ لأنَّ ما قبل نون جماعة المؤنَّث ساكنٌ أبدًا، وحرف العلَّة إذا سكن وانفتح ما قبله لم يعتلّ إلَّا في "يَوْجَلُ "خاصَّة"(1996، 338).

فعند اتصال الفعل المضارع بنون الإناث تأخذ الحالة الإعرابية شكلا إلزاميا وهو البناء على السكون، كما حال باقي الأفعال؛ لأنّ هذه النون مورفيم ذو مقطع صوتي قصير مفتوح؛ على شاكلة: ينمو+ نَ= ينموْنَ

yan\mu/wu+na→ ----------> yan\muw\na

على أنّ التسكين كما يتّضح وفق المخطط الصوتيّ ليس لعلّة إعرابية، إنّما هو لعلّة مقطعيّة، سببها توالي أربعة مقاطع صوتية، جرى تسكين شبه الحركة وانضمامها إلى المقطع السابق لها، اختزاليًا، وللحفاظ على المورفيم كعلامة دالة على المؤثّر الضميري.

ويرى عبابنة أنّ الصيغة إذا أخذت من البنية السطحية (yanmū) لتصبح (yanmūna) فإنّها تتماثل مع بنية جماعة الذكور، ولم تتضح فيها علامة البناء على الآخر إذا ما استُبعدت قرينة السياق، واحترازا لذلك تنزلق شبه الحركة w، لتمنح الفعل المضارع البناء الإلزاميّ، فيتحوّل من الإعراب إلى حالة البناء، وهو ما عبّر عنه العبابنة وصفا تحت مصطلح "سيادة الحالة الإعرابية الواحدة"(2019،219).

ب) الأمثال الخمسة:

أ) الفعل المضارع الناقص الواوي:

نحو: ينمو+ ونَ = ينموون >> yan\mū+ ūna >> مُجاورة حركية بين المقطع الأخير للفعل والمورفيم الحركيّ في اللاحقة الجمعية؛ على إثرها توالت حركتان طويلتان، وهو أمرٌ مرفوض في النظام الصوتيّ العربيّ؛ فتخلّصت العربيّة من الحركة الطويلة الأولى، وحافظت على الثانية لأنها دالّة مورفيمية ضميرية لازمة، ثمّ أعيد تنظيم المقاطع لتستقيم الصيغة الجديدة:

yan\mū+ ūna—> yan\mū\na

ب) **الفعل الناقص اليائي**: ينقسم هذا النوع من الأفعال إلى شكلين صوتيين، أولهما: ما ينتهي بالياء كـ: يدّعي =يدّعونَ، والآخر ما وصل إلى مرحلة الفتح الخالص، مثل: ينهى= ينهَونَ

yadda <ī + ūna → yadda <ī ūn→ yadda <* ūn→ yadda< ūna

وتفسير ما جرى في هذا البناء اليائي أن بنيتها العميقة لزمت فيها الكسرة الطويلة، ثمّ أسنِدت إلى واو الجماعة مع نون الإعراب، فنشأ خروج على قواعد النطق وجهدٍ يفوق اللسان؛ لتنشأ مخالفة حركية لتجاور مقطعيّ متّصل تأباه العربية؛ فكان لابدّ من التضحية بالحركة الأولى: الكسرة الطويلة؛لأنّ الثانية مورفيم دالّ، ثمّ تتسق المقاطع وتتآلف صوتيا، ويكتمل ذلك مع مخالفة فتحة النون الجمعيّة للضمة الطويلة قبلها وهي مخالفة حركية منفصلة، بينما تكون مكسورة في نون يدّعيانِ لمخالفتها ألف التثنية (خريسات، التفسيرات، 2002: 319).

أما عن النوع الثاني فيتمثّل بالمخطط الصوتيّ التالي:

yan/ hā +ūna –> yan/ hā +ūna –> yan/ hā wna –>yan haw na

أما تحليل هذا الفعل وتفسير فتحة الإشعار قبل مورفيم الجماعة فهو آتٍ من التقاء الفتحة الطويلة مع المورفيم الضميري الذي يمثّل صوتيّا حركة طويلة، ممّا أخلّ بالنظام الصوتي، لتتخلص منه اللغة عن طريق تقصير الحركة الطويلة من المقطع الثاني، وقلب حركة المقطع الثالث نصف حركة من جنسها، فكان تقصير فتحة الفعل إشعارا لها ودلالة عليها.

ت) **الفعل الناقص المسند إلى ألف التثنية**: يَنمو+ انِ

yanmū+āni→ yanm*+ āni→ yanmw+āni→ yan mu+wā ni→ →yanmuwāni

ما حدث هنا هو مجاورة حركيّة مرفوضة بين مقطعين حركيين طويلين؛ فينشأ انزلاق شبه حركي من نوع الحركة، ليحصل بعدها محظور آخر إثر تجاور الصامت وشبه الصامت (شبه الحركة)، فلجأتِ العربية إلى تحريك عين الفعل (ما قبل نصف الحركة- الواو) بضمّة، وذلك حلّا للإشكال المقطعي من جهة، ومخالفة جزيئة للفتحة الطويلة، ومماثلة لشبه الحركة، ثم يلزم إعادة ترتيب المقاطع.

ولا يفترق التفسير عن تبدلات الناقص اليائي إلا في حذف الحركة الطويلة من الفعل، والتفسير ذاته ينسحب على الفعل الناقص المسند إلى ياء المخاطبة: تدنو+ ينَ = تدنِينَ، تحمِينَ، تنهَين:

1- tadnū+ īna→ tadn*+īna→ tad nī na

2- taḥmī+ īna→ taḥm*+ īna→ taḥ mī na

3- tanhā + īna→ tanh*+ īna→ tan hay na→مزدوج حركي مقبول

إنّ تفسير الظاهرتين الصوتيتن الأُولَيَينِ يكمن في التقاء الحركة الطويلة مع لاحقة ضمير المخاطبة؛ وهي مجاورة مرفوضة لالتقاء حركي متخالف، يؤدي إلى حذف الحركة الطويلة من الفعل (عبابنة، 2019: 218)، وتحلّ اللاحقة الضميرية لتصحيح المقاطع الصوتية.

لكن الأمر يختلف عند إسناد الضمير إلى الفعل المنتهي بالفتحة الطويلة، فلقد كان نصيب المزدوج الحركي (ay) وافرا إلى درجة القبول المقطعي، بل تعداه درجةَ أن يتفوّق على الضمير لما بينهما من شبه صوتيّ، وتُحذف الكسرة الطويلة لدلالة المزدوج عليها، ليبرّر هذا وجود الفتحة قبل الياء في هذا الفعل المخصوص.

ث) حالتا الجزم والنّصب

حظي الفعلان: المضارع والأمر باهتمام بالغ من النحاة لما فيهما من تحوّل إعرابيّ، وصفوه بالحذف، يقول ابن السراج: " فإن دخل الجزم اختلفا في الوقف والوصل فقلت: لم يغزُ ولَم يرمِ، فحذفت الياء والواو، وكذلك في الوصل تقول: لم يغزُ عمرًا ولم يرمِ بكرًا، وإنّما حذفت الياء والواو في الجزم إذا لم تصادف الجازمَ حركةٌ يحذفها، فحذفت الياء والواو؛ لأن الحركة منهما وليكون للجزم دليل. والأمر كالجزم تقول: ارمِ خالدًا واغزُ بكرًا؛ فتحذف في الوقف والوصل إلا أنكَ تضم الزايَ من "يغزو" وتكسر الميم من "يرمِي" إذا وصلتَ؛ فيدلان على ما ذهبَ للجزمِ والوقفِ، وإنما تساوى الوقف في الأمر للجزم؛ لأنهما استويا في اللفظ الصحيح، فلما كان ذلك في الصحيح على لفظٍ واحدٍ جعلوا المعتل مثل الصحيح فقالوا: ارمِ واغزُ، كما قالوا: لم يرمِ ولَم يغزُ، وقالوا: اضربا واضربوا، كما قالوا: لم يضربا، ولم يضربوا"(د.ت، 2/ 164)، بلا شكّ أن ابن السراج و معظم السّلف احتكموا إلى الصورة الشكلية لا الصورة النطقية الصوتية، رغم أنهم أدركوا أن الحركات أبعاض المدود (سيبويه، 2006: 4/ 101)، فأخذوا يعلّلون الحذف، وينطقون بتفريغ قواعد الإعلال قياسًا على الصحيح المجزوم، لمّا خلتِ العربية من صورة كتابية للمدود تنفرد عن أشباهها من الصوامت.

ولجأ النّحاة إلى إعراب الأفعال الناقصة إعرابا تقديريا لتعذر ظهور النّصبة على الفتحة الطويلة، وثقل الأولى على الواو أو الياء مُتعلّلين بخفّتها عليهما(ابن مالك، 1982 :1/ 214) . واستطاع علم اللغة الحديث علاج المسألة أصواتيًا؛ على نحو:

Lan yarā+ a→ Lan yarāلن يرى = لن يرىَ =ـَ+لن يرى

lan yartagī+ a→ lan yar ta gi yaلن يرتجِيَ

lan yas mū+ a→lan yas mu waلن يسموَ

فالمقطع العربي يشترط ألّا تتوالى حركتان مختلفتان، ولتصحيح ذلك الخرْم تخلّقت شبه الحركة دالّة على أصل الفعل: الواوي أو اليائي، ثمّ رُتّبتِ المقاطع صوتيًا لتحمل (شبه الحركة) الفتحَ الطارئ، وتُكسِبَ الصيغةَ وظيفةَ النصب.

والحال ذاتها تنطبق على فعل الأمر في حال كونه معتلّ الآخر لتُقصَّر حركته الطويلة، نحو: ارمِ، واسعَ، وادنُ. على النحو الآتي:

yarmī —> rmī → >irmī → >ir miارمِ ، لم يرمِ

yas<ā → as<ā → >is <ā → >is<aاسْعَ ، لم يسعَ

yadnū → adnū → >id nū → >id nuادْنُ ، لم يدْنُ

على هذا التحليل ينتقض إعراب الأمر والمضارع بعلامة حذف حرف العلة، وإنّما كان تقصيرا للحركة الطويلة، وللدلالة على علّة الجزم من جهة المضارع وعلّة البناء لفعل الأمر، ويمكِن القولُ إنّ ما حدث من إعلال هنا لا يقرب للحذف بصلة، بقدر ما هو إعلال بالتقصير من جهة نظر خريسات.

ج) <u>التحوّلات الاسمية للفعل الناقص</u>

استند علماء السلف إلى توليد اصطلاح (المنقوص) لما بين الفعل والاسم من وشائج وعلائق، وما سُمّيَ بها إلا لأنه نقص حركتين من حركات الإعراب: الضمة والكسرة(نهر، 2002: 129)؛ فتراهم لم يَسِمُوا بادئ التقعيد مصطلح (الفعل الناقص)، إلّا أنّهم أخذوا بمتلازمة (بنات اللام)، وشكّلوها مسبوكة على كل اسم منتهٍ بياء لازمة مكسور ما قبلها، آخذين بعين الاعتبار ذاك الذوق النطقيّ الذي يحوّل أيّ علّة إلى صوت الياء المديّة، ومنسجِما مع النسق النحويّ الذي اعتَدَّ بتسمية المنقوص على رائز الحركة الإعرابية.

ويُشتقّ من الفعل الناقص صيغٌ اسمية (المشتقات)، لم تخلُ أيضًا من الإعلالات الطارئة؛ فكان اشتقاق الداعي وداعٍ والمدعوّ من دعا، والرامي ورامٍ والمرميّ من رمى، والمَحميّة من حمى، ومعطاء من أعطى.

dā niw-→ dā nī ---- الدانِو--> الداني،

فقد جرت مماثلة بين حركة عين الفاعل ونصف الحركة لتتحول إلى كسرة طويلة.

وفي حالة الرفع يستلزم وجود مورفيم الإعراب، لتقع الصيغة -في حال كونها نكرة- في محظور تجاور الحركات، لتقصّر نواة المقطع المديد بحيث يؤول مقطعا طويلا مغلقا بالنون(خريسات، التفسيرات، 2002: 261).

dā nī+ un→ dā nī in→ dā ni* in → dā ninدانٍ --> دانِيٌ

ويُصاغ مُنتمٍ أو المُنتمي من الفعل انتمى: >al\mun\ta\mī وهي صيغة مُلحَقة بالتعريف

يتشكل مزدوج حركيّ يحمل حركة الرفع أو الجر، فتُحذَف الحركة، لثقل الضمة على الياء اقتصادا في المقطع الصوتي، ثم تؤثّر الحركةُ في شبيهها المزدوج، لتحولها إلى حركة طويلة: >al\mun\ta\mī أو إغلاق المقطع بالتنوين في حالة التنكير: mun\ta\min\

>al\mun\ta\miy\u → >al\mun\ta\miy* → >al\mun\ta\mī

mun\ta\miy\u → mun\ta\miy* → mun\ta\mi* → mun\ta\min

لقد تعلّل المختصون بمبدأ الخفة في الأصوات في تفسيرهم لعلّة حذف ياء الاسم المنقوص، وتُفسِّر هذه العلة تغيّر الصيغ لضرْبٍ من التخفيف

لكثرة الاستعمال (الفتلي، 2011: 323)، وهي من العلل الأربعة والعشرين الموجبة (السيوطي، 2006، 100)، وتعني أنّ الناطق يعدِل عن نطق صوت فونيم كان حريًّا به أن ينطقه وفق نظام اللغة، ولكنه يستبدل به صوتا آخر طلبا للخفة(المقابلة، 2015: 56)؛ فحذفت الياء لاستثقال الضمة والكسرة عليها، وعُوِّضَ عنها بالتنوين (الفتلي، 2011: 60).

لا مشاحة في أنّ حذف الياء جاء للخفّة؛ كراهية تتابع الياء فالضم، والياء فالكسر، فيعمد النظام الصوتي للعربية التخلص منه، خاصّة في الوصل. على أنّ عملية التخلّص هذه لم تكن بالمنطق الذي تصوّره النحاة؛ أي حذف حركتي (الضمة والكسرة) ثم حذف الياء والتعويض عنها بالتنوين؛ فالحذف قد وقع على المزدوج الحركيّ المكروه: الياء والضم، أو الياء والكسرة مرة واحدة (شاهين، 1980: 103)، فترتّب على هذا الحذف إعاده توزيع الأصوات على نحو مختلف عمّا كانت عليه في الصّورة الأصلية للاسم المنقوص في حالتي الرفع والجرّ، وهو ما يؤازر حجّية تفسير البنية الصرفية من جهة صوتيّة على أنّها المتحكّم الأول بين المستويات اللغوية، يليها الصرف ثانيًا، ثم الدلالة ثالثةً (كيني، 2022: 102)؛ ويمكن تمثيلها صوتيًّا:

جافٍ: جافٍ gā fi yun —> gā fi *n —> gā fi n —> gā fin

هذا التفسير الصوتي يعني أنّ التنوين كان موجودا قبل الحذف (صفا، 2010: 36)، ولم يُقحَم في المنقوص عوضا عن يائه؛ كما سمّي بتنوين التعويض، ومن الجدير في هذه الدراسة الإشارة إلى أنه تنوين صرف ليس إلا؛ لكونه مورفيمَ إعرابٍ ذا وظيفة نحوية محددة، بدليل ثبوته في حالة النصب، وبدعوى المزدوج الحركيّ (iy) المقبول في صيغة الفاعل: ثلاثية أو مزيدة. gā fi yan→

وفي اسم المفعول علاقات تماثل وتقصير ثمّ إدغام حاصلة في الصيغة العميقة؛ فاسم المفعول من الفعل دنا= مدنوّ إليه،mad\nū\wun ؛ فقد تشكّلت ثلاثة مقاطع، الثاني منها طويل مفتوح لا يمكن الاستغناء عنه؛ لأنّه دالّ على صيغة المفعولية، فتُقصَّر الضمة الطويلة فقط، وتلتقي مع مزدوج حركيّ صاعد بعدها، فتصبح الصّيغة بعد الإدغام >>> mad\nū\wun (عبابنة، 2019: 281).

وفي الصيغة اليائية: مَجنيّ عليه، تكمن الصيغة العميقة في(مجْنُويٌ)، فتنشأ علاقة مجاورة مرفوضة بين الياء والضمة - باعتبار حالة الرفع -من جهة، وضمّة مفعول الطويلة – دالّة الصيغة-، فتؤثّر الياء – شبه الحركة - في الواو قبلها، لتماثلها حركة من جنس الياء مع المحافظة على كمّيتها، ثمّ تقصَّر الحركة الطويلة الناشئة (السابق: 281)، وتعوّض عنها بالإدغام الواجب لإسكان شبه الحركة مع التالية لها المتحركة (خريسات، التفسيرات، 2002، 84).

مجنُوي : مجنيٌّ mag nū yun→ mag nī yun→ mag niy yun

ح) **صيغ المصادر:**

إن اللغة الفصحى ذات مستوى عالٍ من التنسيق والتناغم بين الأصوات والمفردات والتراكيب، تحكمها قوانين صارمة ومضبوطة، تُقيّد التعبير الحرّ إلى حدّ كبير؛ لذا منحتِ اللغة ناطقها حريّة التعبير عن انفعالاته وغاياته بتلك الوسائل. وفي هذا، دليلٌ ثابت على أن اللغة ظاهرة إنسانية واجتماعية معًا، تخضع كينونتها بصرامة لسيرورة الزمن وصيرورته وفق رائزي الاستعمال والذائقة (الأقطش، 1997: 229)، ويجنح هذان الرائزان – في جزء كبير منهما- باللغة نحو قانون عام وشامل لهما، هو قانون السهولة والتيسير، أو قانون الاقتصاد في الجهد، فتجِد التغيّرات والتحوّلات الصّوتية في السلسلة الكلامية تؤثِّر وتتأثّر؛ لتحقّق الانسجام التام بين الأصوات، بعيدًا عن الإرباك الصيغيّ والضوضاء السمعية.

وكانت مصادر (أَتَا): أَتَوْا وأتاء وإتاء إذا كانت في معنى طلع ثمره، وَكثر حمله، والماشية نمت. وَالْحَيَوَانُ أَتَوَا: أسْرع فِي السّير واستقام فِيهِ. وَأتا فُلَانٌ أَتَوْا وإتاوة: أي رشاه. و(الأتو): الْعَطاء والطريقة. بينما كانت مصادر الفعل (أَتَى) اليائي: أَتْيَا وأُتِيًّا وإتِيًّا وإتْيانا وإتْيانةً ومأتاة، أي: جَاءَ (ابن منظور، 1994: 14/ 13-18).

لقد تعددت الصيغ المصدرية في الفعلين: أتا وأتى؛ لاختلاف معنيهما، واستدعى ذلك أن تحافظ كلّ صيغة على الأصل الذي انبثقت منه؛ فحافظ البناءُ الأوّل على الواو بالرغم من بعض الاعتلالات المديّة التي اقتضتها الصيغة السماعية، لتنسجم مع مقطعية العربية وسهولة النطق، وبما يحفظ حقوق الدلالة.

وكان المصدر الثاني متعدد الصيغ راسما صوت الياء في أجزائه ووزنه، ولم تخلُ لامُه من التحوّلات الصوتية، التي تتناغم ونطقه الصوت المديّ؛ فالتحوّلات توزّعت شكليّا بين تحوّل إلى همزة أو الوقوف على الأصل.

المصدر الواويّ الأصل : >atā → >at wan ، >atā → >i tā wa tun

المصدر اليائيّ الأصل: >atā → >i tiy yan ، >atā → >at yan ، >atā → >u tiy yan

والمصدر الهمزيّ: بلا— بلوْا وبلاءً، وابتلى : ابتلاء، وبكى: بُكاء(ابن منظور، 1994: 14/ 83)، فيعمد النظام المقطعيّ إلى التخلّص من شبه الحركة بعد فتحة المصدر الطويلة كونها شكّلت مقطعًا رخوًا، فسقطت شبه الحركة، وانزلقتِ الهمزة مكانها لإقفال المقطع بصامت قويّ (خريسات، الإعلال، 1998: 30)، شأنه أيضا أنْ يعيد المقطع إلى سيرورته النظامية.

ومن الباحثين من فسّر الظاهرة بوجود علاقة تجاور مرفوضة تشكّلت بين شبه الحركة والفتحة الطويلة قبلها؛ فتحذف شبه الحركة، واحتراسا

لتداخل صيغة الماضي مع صيغة المصدر تُقحَم الهمزة (عبابنة، 2019 :241)، وتتآلف هذه الطارئة مع الكلمة مكوّنة ذاك الوزن الصوتيّ المقطعي كما أشار إليه كشك (2005، 40) والمخصوص لكلّ فعل منقوص ضليع بأوزان مَقيسة، نحو: فَعال: بَهاء، وفِعال: بِناء، وفُعال: بُكاء، وإفعال: إيحاء، وافتعال: اقتداء، وانفعال: انطواء، استفعال: استقصاء.

balā → balāw → balā* → balā>بلاو: بلاء

banā → bināy → binā* → bi nā>بناي : بناء

>anmā → >inmāy → >inmā* → >in mā> انتماي : انتماء

الخاتمة:

طوّفت الدراسة في كتب اللغة المُتشرّبة تخصّصا؛ لتستكنه تلك التحوّلات الصوتية التي اعترت الفعل المعتل بشقيه: الأجوف والناقص، وتحليلها في ضوء الدراسات الألسنية الحديثة وعلم الأصوات، وقد خَلُصت الدراسة إلى جملة من النتائج هي:

- يمكن تفسير الإعلالات الصيغيّة في ضوء علم الصوتيات الحديث، بطريقةٍ أوضح وأيسر مما ورد عند القدماء.
- الميزان الصرفي يفتقر إلى قياس كل مفردات اللغة خاصة الأفعال المعتلة.
- معظم التفسيرات الصوتية والصرفية انبثقت من النظام المقطعي، وقانون المزدوجات الحركية.
- اهتم علماء النحو من السلف بالفعل الناقص -وإن هم لم يسمّوه به- كون لامه تحمل العلامة الإعرابية تقديرا أو حذفا.
- الركام اللغوي حلقة لغوية تطورية تركت بصمة واضحة في تراث اللغة العربية.
- للهمزة أهمية بالغة في حل إشكاليات بعض الإعلالات الجوفاء والناقصة.
- لا يمكن أن يُبدل مُعتلّ بصامت كما في الأفعال الناقصة، وإنما كان فيه حذف للام الفعل، وإجراء اللازم المقطعي تصويبا لنسيج الفعل بانتظام حركاته.

الجدول (1): الرموز الصوتية المُستخدَمة في البحث الصوامت

الحرف	الرمز الصوتي		
الهمزة	>	الضاد	ḍ
الباء	B	الطاء	ṭ
التاء	T	الظاء	ż
الثاء	T̲	العين	<
الجيم	G	الغين	ġ
الحاء	ḥ	الفاء	f
الخاء	H̲	القاف	q
الدال	D	الكاف	k
الذال	d̲	اللام	l
الراء	R	الميم	m
السين	S	النون	n
الشين	š	الهاء	h
الصاد	ṡ	الواو	w
الزاي	z	الياء	y

رموز الحركات:-

الفتحة القصيرة	a	الفتحة الطويلة	ā
الضمة القصيرة	u	الضمة الطويلة	ū
الكسرة القصيرة	i	الكسرة الطويلة	ī
الكسرة القصيرة الممالة	e	الكسرة الطويلة الممالة	ē
الضمة القصيرة الممالة	o	الضمة الطويلة الممالة	ō

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ابن الأنباري، ع. (1983). *البيان في غريب إعراب القرآن*. (ط1). إيران: انتشارات الهجرة.

ابن جني، ع. (1997). *الخصائص*. المكتبة التّوفيقية.

ابن خالويه، ح. (1941). *إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم*. (ط1). مصر: مطبعة دار الكتب المصرية.

ابن السراج، م. (د.ت). *الأصول في النحو*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن عصفور، ع. (1996). *الممتع الكبير في التصريف*. (ط1). لبنان: مكتبة لبنان.

ابن مالك، ج. (1982). *شرح الكافية الشافية*. (ط1). مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

ابن منظور، ج. (1994). *لسان العرب*. (ط2). بيروت: دار الفكر، ودار صادر.

أبو يوسف، ز. (2021). حول ظاهرة التخفيف في العربية. *مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات الإنسانية والاجتماعية*، 2(3)، 121-137.

الأقطش، ع. (1997). القلب المكاني بين الأصوات الصحاح في بنية الكلمة العربية. *مجلة أبحاث اليرموك*، 15(2)، 223-272.

باي، م. (1998). *أسس علم اللغة*. (ط8). القاهرة: عالم الكتب.

بشر، ك. (1998). *دراسات في علم اللغة*. (ط1). القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

الحروب، ب. (2021). صيغة جمع التكسير (أفعُل): رؤية جديدة في ضوء علم الأصوات الحديث. *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 48(3)، 167-174.

حسان، ت. (1973). *اللغة العربية: معناها ومبناها*. (ط1). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

خريسات، م. (1998). *الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر. رسالة ماجستير*، جامعة اليرموك، الأردن.

خريسات، م. (2002). *التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية. رسالة دكتوراة*، جامعة اليرموك، الأردن.

الزعبي، آ. (2013). تحولات بنية الفعل الأجوف بين العربية والعبرية: دراسة مقارنة. *المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها*، 9(1)، 303-328.

سيبويه، ع. (2006). *الكتاب*. (ط3). القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيوطيّ، ج. (2006). *الاقتراح في أصول النحو*. (ط2). دمشق: دار البيروتي.

شاهين، ع. (1980). *المنهج الصوتي للبنية العربية*. (ط1). مؤسسة الرسالة.

الشايب، ف. (2016). *أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية*. (ط1). الأردن: عالم الكتب الحديث.

الشايب، ف. (2016). *محاضرات في اللسانيّات*. (ط1). الأردن: عالم الكتب الحديث.

الصّبان، م. (د.ت). حاشية الصّبان على شرح الأشموني. (ط1). مصر: المكتبة التّوفيقية.

صفا، ف. (2010). *قضايا التشكيل في الدرس اللغوي في اللسان العربي*. (ط1). الأردن: عالم الكتب الحديث.

عبابنة، ي. (2019). *الصرف العربي التحليلي*. (ط1). الأردن: دار الكتاب الثقافي.

عبد التّواب، ر. (1982). *بحوث ومقالات في اللغة*. (ط1)، القاهرة: مكتبة الخانجي.

عبد التّواب، ر. (1997). *التطوّر اللغوي: مظاهره، وعلله ومقاييسه*. (ط3). القاهرة: مكتبة الخانجي.

عبد التّواب، ر. (1999). *مشكلة الهمزة العربية*. (ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي.

العضدي، ح. (1999). *التكملة لكتاب الإيضاح*. (ط2). لبنان: عالم الكتب.

الغامدي، م. (2009). *محاضرات في علم الصرف*. (ط2).

الفتلي، ح. (2011). *العلل النحوية: دراسة تحليلية*. (ط1). لبنان: كتاب ناشرون.

فندريس، ج. (2014). *اللغة*. (ط1). القاهرة: المركز القومي للترجمة.

كشك، أ. (2005). *من وظائف الصوت اللغوي*. (ط1). القاهرة: دار غريب.

كيني، أ. (2022). القواعد الصوتية في كتاب "التصريف الملوكي" لابن جني، مدخل صوتي لفهم رياضي للصرف العربي. *مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات الإنسانية والاجتماعية*، 3، 95-106.

المقابلة، ع. (2015). *التعليل في كتاب أسرار العربية عند الأنباري. رسالة دكتوراة*، جامعة اليرموك، الأردن.

نهر، ه. (2002). *الصرف الوافي*. (ط2). الأردن: دار الأمل.

References

Quran.

Ibn Al-Anbari, A. (1983).*Albayan fi ghurayb 'iierab Al-Qurani*. (1st ed.). Iran: Migration Spreads.

Ibn Jinni, A. (1997). *Properties*. Al-Tawfiqiya Library.

Ibn Khalawayh, C. (1941). *Parsing thirty surahs from the Holy Qur'an*. (1st ed.). Egypt: Egyptian House Press.

Ibn al-Sarraj, M. (n.d). *Principles in grammar*. Beirut: Al-Resala Foundation.

Ibn Asfour, A. (1996). *Almumtae Alkabir fi Altasrifi*. (1st ed.). Lebanon: Lebanon Library.

Ibn Malik, C. (1982). *Explanation of Al-Kafiya Al-Shifa*. (1st ed.). Mecca: Umm Al-Qura University.

Ibn Manzur, C. (1994). *Lisan Al-Arab*. (2nd ed.). Beirut: Dar Al-Fikr and Dar Sader.

Abu Youssef, Z. (2021). On the phenomenon of dilution in Arabic. *Al-Zaytoonah University of Jordan Journal for Human and Social Studies*, 2(3), 121-137.

Al-Aqtash, A. (1997). Alqalb Almakaniu bayn Al'aswat Alsihah fi Binyat Alkalimat Alarabiati. *Yarmouk Research Journal*, 15(2), 223-272.

Pei, M. (1998). *A basic introduction to the science of language*. (8th ed.). Cairo: World of Books.

Bishr, K. (1998). *Studies in linguistics*. 1st ed.. Cairo: Dar Gharib for Printing and Publishing.

Al-Hurub, B. (2021). The plural form of (Af'al): a new vision in light of modern phonology. *Dirasat:Humanities and Social Sciences*, 48(3), 167-174.

Hassan, T. (1973). *The Arabic language: its meaning and structure*. (1st ed.). Cairo: Egyptian General Book Authority.

Khreisat, M. (1998). *Al'iielal of contemporary linguistics. Master's thesis*, Yarmouk University, Jordan.

Khreisat, M. (2002). *Phonetic interpretations of Arabic morphological phenomena. PhD thesis*, Yarmouk University, Jordan.

Al-Zoubi, A. (2013). Transformations of the hollow verb structure between Arabic and Hebrew, a comparative study. *The Jordanian Journal of Arabic Language and Literature*, 9(1), 303-328.

Sibawayh, A. (2006). *The book*. (3rd ed.). Cairo: Al-Khanji Library.

Al-Suyuti, C. (2006). *The proposal in the principles of grammar*. (2nd ed.). Damascus: Dar Al-Beiruti.

Shaheen, A. (1980). *The phonetic approach to Arabic structure.* (1st ed.). Al-Resala Foundation.

Al-Shayeb, F. (2016). *The effect of phonetic laws on the construction of the Arabic word*. (1st ed.). Jordan: The Modern World of Books.

Al-Shayeb, F. (2016). *Lectures in linguistics*. (1st ed.) Jordan: The Modern World of Books.

Al-Sabban, M. (n.d) *Al-Sabban's footnote to Al-Ashmouni's explanation*. (1st ed.). Egypt: Al-Tawfiqiya Library.

Safa, F. (2010). *Formation issues in the linguistic lesson in the Arabic tongue*. (1st ed.). Jordan: The Modern World of Books.

Ababneh, Y. (2019). *Analytical Arabic morphology*. (1st ed.). Jordan: Dar Al-Kitab Al-Thaqafi

Abdel Tawab, R. (1982). *Research and articles on language*. (1st ed.). Cairo: Al-Khanji Library.

Abdel Tawab, R. (1997). *Linguistic development: its manifestations, causes and standards*. (3rd ed.). Cairo: Al-Khanji Library.

Abdel Tawab, R. (1999). *The problem of the Arabic hamza*. (1st ed.). Cairo: Al-Khanji Library.

Al-Adadi, H. (1999). *The continuation of the book of clarification*. (2nd ed.). Lebanon: World of Books.

Al-Ghamdi, M. (2009). *Lectures on morphology*. (2nd ed.).

Al-Fatli, H. (2011). *Grammatical causes, an analytical study*. (1st ed.). Lebanon: Book Publishers.

Vendris, J. (2014). *The language*. (1st ed.). Cairo: National Center for Translation.

Kishk, A. (2005). One of the functions of linguistic sound. (1st ed.). Cairo: Dar Gharib.

Kenney, A. (2022). Phonetic rules in the book "Al-Tasrif Al-Maluki" by Ibn Jinni, a phonetic introduction to a mathematical understanding of Arabic morphology. *Al-Zaytoonah University of Jordan Journal for Human and Social Studies*, 3, 95-106.

Al-muqabalat, A. (2015*). Reasoning in Al-Anbari's book Secrets of Arabic. PhD thesis*, Yarmouk University, Jordan.

Nahr, H. (2002*). Alsarf Alwafi*. (2nd ed.). Jordan: Dar Al Amal